الكثيرة على انها واحدة ، السبب فيه قلّة الشعور بالاختلاف[8] الذي بينهما وذلك لقلّة الاختلاف الذي بينهما في نفسه . اما اخذ علّة[9] ما ليس بعلّة فلقلّة الاختلاف الذي بينه وبين ما هو علة في الحقيقة . واما المصادرة فالسبب فيه علّة الاختلاف الذي يكون هنالك بين صورة القياس الذي وضع فيه المطلوب نفسه وبين القياس الحقيقي اذ كانت صورته صورة القياس .

واذا كان الأمر كذلك فالسبب في تغليط هذه المواضع يرجع بالجملة[10] الى شيئين : احدهما ان يظن بما ليس بقياس انه قياس لقلّة الاختلاف بينهما ، وان يظن بما ليس بنقيض انه نقيض لقلّة الاختلاف ايضًا بينهما ، وذلك يعرض اذا لم توفّ[11] حدود كل واحد منهما على التمام ولم يتحفظ بهما ، اعني القياس والنقيض .

— ٨ —

[القول في انحاء المباكتات السوفسطائية المغلطة]

ولأنه ان تبيّن لنا من كم من سبب تكون القياسات السوفسطائية المغلطة ، فبيّن انه يظهر لنا من ذلك كم انحاء القياسات السوفسطائية والمباكتات السوفسطائية المغلطة . واعني بالتبكيتات السوفسطائية ليس كل تبكيت يظن به انه تبكيت ، وليس هو بالحقيقة مناقضة ولا تبكيتًا ، بل التبكيتات العامة الغير المناسبة[1] التي لا تخص صناعة صناعة من الصنائع البرهانية وهي التبكيتات التي يظن بها انها تبكيتات من لم يرتض بتلك الصناعة ؛ مثل ان يكون التبكيت في الصنائع البرهانية تبكيتات صادقة غير مناسبة ، فإن غير المناسبة انما تستعمله صناعة الجدل . وانما يغلط في هذا المبرهنون الذين لا يعلمون ان هذا الجنس هو خاص بصناعة الجدل ، اعني ان يستعمل[2] غير المناسب ، وذلك ان هذه الصناعة قد تستعمل الكاذب اذا كان مشهورًا فضلاً عن غير المناسب ؛ وكذلك تستعمل التبكيتات الكاذبة العامة التي تستعملها هذه الصناعة كما تستعمل الصنائع البرهانية التبكيتات الخاصة . والفرق ايضًا بين استعمال هذه الصناعة التبكيتات العامة وبين استعمال صناعة الامتحان الجدلية لها ، ان صناعة الامتحان تستعمل هذه لتبصر وتعلم وهذه لتغلط .

فإذن هذه الصناعة هي بجهة ما جزء من صناعة الجدل . وكما ان التبكيت الذي يكون في الصنائع البرهانية من مقدمات صادقة غير مناسبة هي سوفسطائية ، كذلك التبكيتات التي تكون في صناعة الجدل من مقدمات يظن بها انها مشهورة وهي غير مشهورة ، هي سوفسطائية وان كانت صادقة . فإن المباكتة السوفسطائية اثنان[3] : منها مباكتة يظن بها انها صادقة وهي كاذبة ، ومنها ما يظن بها انها من تلك الصناعة وليست من تلك الصناعة سواء كانت صادقة أو كاذبة .

قلت[4] : واذ قد تبيّن هذه فنرجع فنقول ان جميع القياسات المغلطة : اما ان يكون جميعها يتولد عن هذه المواضع ان كانت هذه المواضع هي جميع المعاني المغلطة ، واما ان يكون بعضها يتولّد وينشأ عن هذه ان لم تكن هذه التي ذكرت هي جميع المعاني المغلطة . وقد يظهر ان هذه جميع المعاني المغلطة[5] من انه قد تبيّن ان جميع التبكيتات والمناقضات المغلطة انما هي التبكيتات والمناقضات التي يظن بها انها تبكيتات صحيحة وليست تبكيتات صحيحة لأنه ينقصها شيء يسير من حدود التبكيتات الصحيحة . واذا كان الأمر هكذا فواجب ان يكون عدد اصناف التبكيتات الغير الصحيحة[6] عدد اصناف النقصان الداخل على التبكيتات الصحيحة ، وواجب ان يكون عدد النقصان الداخل على اجزائها ، اعني على اجزاء التبكيتات الصحيحة ، على عدد اجزائها . ولما كان قد تبيّن ان التبكيت الصحيح هو قياس منتج لنقيض الأمر الذي يعترف بوجوده ، وكان قد تبيّن ان هذا التبكيت انما يكون صادقًا اذا كان فيه ثلاثة[7] شروط : احدها ان يكون صحيح الشكل ؛ والثاني ان يكون صادق المقدمات ؛ والثالث ان يكون النقيض المنتج نقيضًا بالحقيقة للشيء المعترف به ، اعني للنتيجة المقصود ابطالها ، فبيّن انه يجب ان تكون المواضع المغلطة المبكتة من المعاني ما عدا[8] مواضع الألفاظ راجعة الى هذه الثلاثة ، وهذا كما ترى برهان واضح لاخفائه . فأمّا التوهم فيما ليس بنقيض انه نقيض فان ارسطو يرى انه ليس يعرض فيه[9] من المواضع المغلطة الا موضعان : احدهما اغفال الشرائط التي ذكرت في باب النقيض ، والثاني اخذ مسئلتين في مسئلة واحدة . واما التوهم العارض من قبل الظن فيما ليس بقياس انه قياس فانه يذكر ايضًا انه ليس يعرض فيه الا موضعان فقط : احدهما القياس الذي يسمّى «مصادرة» ، والثاني الذي يسمّى «اخذ ما ليس بسبب على انه سبب» . واما التوهم العارض من قبل اجزاء